الأمم المتحدة
S/PV.6077

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والستون

الجلسة **٦٠٧٧**

الثلاثاء، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد ريبير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد دباشي
	الصين	السيد ليو تشن من
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

09-22114 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعتزم، بموافقة المجلس، ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، توجيه دعوة إلى السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

أدعو السيد هولمز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أعتزم، بموافقة المجلس، ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، توجيه دعوة إلى السيدة كارين كونينغ أبو زيد، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

تقرر ذلك.

أدعو السيدة كونينغ أبو زيد إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة كارين كونينغ أبو زيد، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام هولمز.

السيد هولمز (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس.

اسمحوا لي أن أستغل فرصة وجود المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لأعرب مباشرة عن إعجابي الشديد بما تمكنت كارين أبو زيد وزملاؤها في الأونروا من تحقيقه خلال القتال الأخير، في ظل ظروف شديدة الصعوبة والخطورة.

لقد زرت المنطقة في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير لمناقشة ما ينبغي عمله مع ممثلي السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية وممثلي المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني. والتقيت في القاهرة بالسيدة سوزان مبارك، بصفتها رئيسة الهلال الأحمر المصري، وبممثلي الحكومة وجامعة الدول العربية. وزرت غزة نفسها بعد خمسة أيام من سريان وقف إطلاق النار، برفقة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سري، لبدء عملية تقييم للاحتياجات الإنسانية. وتوقعت أن أجد حالة مؤسفة، إلا أنني صدمت بمدى المعاناة الإنسانية والدمار اللذين شاهدهما.

وفقا لتقديرات وزارة الصحة الفلسطينية التي لم يطعن في صحة أرقامها بشكل جدي، فقد قُتل حوالي ١ ٣٠٠ فلسطيني وجرح ما يزيد على ٥ ٣٠٠. أربعة وثلاثون في المائة من هؤلاء كانوا أطفالا. باختصار، فإن شخصا واحدا من كل ٢١٥ من سكان غزة إما قتل أو أصيب خلال الأسابيع الثلاثة لهذا الصراع.

وبينما كانت بعض المناطق التي زرتها سليمة نسبيا، فقد كانت كل المباني في المناطق الأخرى مدمرة تماما أو مليئة بالفجوات. وقد دمر واحد وعشرون ألف متزل، أو تضرر

بشكل كبير، وفقا لمكتب الإحصاء الفلسطيني. وفي ذروة القتال، نزح أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص إلى منشآت الأونروا، ولجأ عشرات الآلاف غيرهم إلى أُسرهم وأصدقائهم. وأصيبت البنية الأساسية الاقتصادية والمدنية في غزة بدمار واسع النطاق. فقد شاهدت، مثلاً، منطقة صناعية وسكنية كاملة في شرقي جباليا تم تجريفها بشكل منهجي - وهي منطقة مساحتها كيلومتر مربّع على الأقل؛ وأُحيلت إحدى أفضل المدارس في غزة إلى ركام، وأحرق معظم مستشفى القدس في مدينة غزة. وتفيد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن في جباليا ما بين ألف إلى ألفي أسرة تعيش اليوم بين أنقاض منازلها. وكان الخراب الواسع واضحاً في البنى الأساسية للطاقة والمياه والصرف الصحي، والمرافق الطبية، والتعليم والبنية الأساسية للزراعة. وقد رأيت فيضانا من مياه الصرف تتدفق من أنبوب رئيسي أصابته قنبلة، حيث تكونت بحيرة من المياه الآسنة على أرض سكنية وزراعية، وإن كان قد تم إصلاحه.

وقد أظهرت الحوارات مع مجموعة من أهالي غزة عمق الصدمة النفسية الناجمة عن احتباء المدنيين طوال ثلاثة أسابيع، دون أن يتوفر أي مكان آمن في غزة، أو مكان يمكن الفرار إليه، وأصيب الآباء بالذعر لعجزهم عن حماية أبنائهم.

وبالإضافة إلى الأونروا، أود أن أنوّه بالجهود الاستثنائية للفرق الطبية في غزة، وهي أول المستجيبين، والموظفين المحليين والدوليين في الوكالات الأخرى للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر الدولي وجمعية الهلال الأحمر، على الرغم من المخاطر الهائلة. فقد قُتل ثلاثة عشر موظفاً طبياً محلياً وستة من موظفي الأمم المتحدة. وتضرر أو دُمِّر أربعة وثلاثون مرفقاً صحيا. وتعرض عمال الإغاثة ومنشآتها لنيران مباشرة في حالات كثيرة جدا. وقد رأيت مستودع مجمّع الأونروا والنيران ما زالت مشتعلة فيه، ووجدت مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، حيث اعتاد أن يعمل فريقي من الموظفين، وقد أصيب بخراب جعله غير صالح للاستعمال.

واستخدام حماس المتهور والشائن للمنشآت المدنية والإطلاق العشوائي للصواريخ ضد السكان المدنيين هو انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي. ولكن، حتى لو أخذنا في الاعتبار الشواغل الأمنية لإسرائيل في ما يتعلق بحماية سكانها المدنيين، فمن الواضح أن هناك أسئلة كبرى سيصار إلى طرحها حول فشل قوات الدفاع الإسرائيلية في توفير الحماية الفعالة للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني في غزة. وبالنظر إلى حجم الخسائر المادية والبشرية وطبيعتها، هناك أيضا شواغل واضحة بشأن فقدان قدر كبير من الاحترام للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسبية. فيجب أن تكون هناك مساءلة.

ولكن من الأساسي أيضا التطلع إلى ما يجب عمله لتوفير الإغاثة الملحّة. فبعد ثمانية عشر شهراً من الإغلاق، أضعفت الصحة، وسبل العيش والبنية الأساسية باطراد، كانت الحالة الإنسانية في غزة قبل ٢٧ كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية مثيرة للقلق البالغ أصلاً. وتُظهر مشاهداتي والمعطيات الأولية للتقييم، أن هناك حاجة الآن إلى جهد إنساني هائل في مجالات مثل الأمن الغذائي، والتغذية، والمياه، والصرف الصحي، والسكن، والإصلاحات الأساسية للطاقة، والطرق وغيرها من البنى الأساسية، وإعادة بناء النظام الصحي، وإزالة الركام، والذخائر غير المنفجرة والرعاية النفسية الاجتماعية. ومجرد مثال على ذلك، فإن ١,٣ مليون شخص في غزة - نحو ٩٠ في المائة من السكان - يحتاجون الآن إلى معونة غذائية.

وسوف أوجّه نداء عاجلا في ٢ شباط/فبراير، كخطة ذات أولوية لتدبير الاحتياجات الملحّة. وآمل أن يتم

تحويل جزء، على الأقل، من السخاء الذي شهدناه أثناء القتال في توفير المواد الغذائية والطبية، وفي التعهدات الكبرى لإعادة الإعمار مستقبلاً، إلى تبرعات مالية مرنة استجابة لهذا النداء المتعدد الأطراف. لكن لا بدّ من تحقيق شرطين أساسيين لكي نتمكّن من القيام بعملنا.

أولهما هو تيسير حرية العبور للسلع والموظفين بقدر أكبر. لقد سمحت إسرائيل بشحنات متزايدة من السلع الأساسية أثناء القتال، وواصلت القيام بذلك لاحقا. وهذا موضع ترحيب. وفي بعض الأيام الجيدة، دخلت إلى غزة ١٢٠ شاحنة محملة بالإمدادات. لكن الاحتياجات اليومية العادية، بما فيها النقل التجاري، تبلغ ٥٠٠ شاحنة على الأقل. ولا يزال رفض السماح بالدخول هو مصير الكثير من العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم معظم العاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية.

علاوة على ذلك، وبالعودة إلى نوعية القيود على المنافذ، التي كانت سائدة قبل الأعمال القتالية، فإنها لن تكون مقبولة ولن تساعد على العمل. فإذا بقي العاملون في مجال الإغاثة يواجهون قيودا صارمة على تنقلاتهم، وإذا بقي الحظر الصارم على المواد الأساسية، مثل مواد البناء، والمواسير، والمحولات والكابلات الكهربائية، والمعدات الرئيسية وقطع الغيار، أو لم يُسمح بها إلا بشكل متقطع وبعد مساومات لا تنتهي، فلا يمكن أن تتحسّن حياة سكان غزة تحسّناً ملحوظا. فمحطة الطاقة، على سبيل المثال، تحتاج إلى ٥٠٠ ٠٠٠ لتر من الوقود يومياً لكي تعمل بانتظام. وحتى في ظل الترتيبات الحالية، فإن معدل تدفق هذا الوقود أقل من نصف تلك الكمية.

إننا نشاهد بالفعل مواد الإغاثة تتكدس في مصر بسبب عدم إمكانية عبورها. والمشاكل الأوسع للحالة الهشّة ظهرت بشكل مأساوي اليوم. ففي أعقاب حادث في جنوب غزة، حيث هوجمت دورية إسرائيلية، وقُتل مزارع، أُغلقت جميع معابر غزة. وقد حال ذلك دون دخول شحنات المعونة، وتقطعت سبل بقسم من فريق التقييم التابع لنا.

ويجب السماح بدخول وخروج السلع التجارية أيضاً، وأهم منها السيولة النقدية اللازمة للأنشطة العادية. فسكان غزة لا يريدون، ولا يستحقون، أن يكونوا أكثر اعتمادا على المعونة الخارجية. بل يجب أن يكونوا قادرين على العمل والتجارة، وإعادة بناء اقتصادهم، واستخدام مهاراتهم وطاقتهم ومواهبهم الواضحة، وأن يبثوا الأمل من أجل المستقبل، وليس اليأس الذي لا يولّد إلا العنف والتطرف.

هناك مبادئ هامة على المحك هنا الآن أيضا، وهو ما أدركه مجلس الأمن نفسه بوضوح في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي أولى اهتماماً خاصا لتوفير وتوزيع المساعدة الإنسانية دون عوائق. فالعبور الحر والكامل للمواد والعاملين في المجال الإنساني أمر ناضلنا من أجله نضالاً طويلا وشاقّا في سياقات أخرى، مثل دارفور، وفي ميانمار بعد إعصار نرجس. وفوق ذلك، تتحمل إسرائيل مسؤولية خاصة بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال في هذا السياق، بسبب سيطرتها على حدودها مع غزة، إزاء احترام أحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة. لذا، فإنه من الأمور الأساسية أن تتخذ السلطات الإسرائيلية فوراً خطوات جديدة للتحرك لفتح نقاط العبور بشكل مستدام، على أساس اتفاق التنقل والعبور بين الإسرائيليين والفلسطينيين لعام ٢٠٠٥، وهناك بلدان عديدة تؤيد ذلك. فلا بد من فتح المعابر، ليس لأن حماس تريد ذلك، أو لأنها قد تستفيد منه، بل لأن سكان غزة يحتاجون إليه.

لقد أكد لي وزير الشؤون الاجتماعية الإسرائيلي، السيد هيرتزوغ، الذي ينسّق تيسير إسرائيل للمساعدة الإنسانية، على التزام الحكومة الإسرائيلية بالعمل مع وكالات الأمم المتحدة وبقية المجتمع الإنساني لتقديم المساعدة الطارئة لسكان غزة. وقد اتفقنا على أن نضع موضع التنفيذ ترتيبات تنسيقية جديدة لهذا الغرض. لكن الوزير طرح أيضاً مسألة فئات عديدة من المواد المزدوجة الاستخدام، التي ستثير شواغل أمنية مستمرة.

واسمحوا لي أن أؤكد هنا مجددا، عدم جواز القبول بوضع الأمر الواقع الذي قد يترتب على دخول عدد محدود من المواد إلى غزة، مما يؤدي إلى استمرار العقاب الجماعي القاسي للسكان المدنيين، وما نتج عنه من اعتماد على الأنفاق، للحصول على المواد الأساسية اليومية وما لذلك من مردود عكسي، مما يزيد من تعاظم السخط والغضب. فالشواغل الأمنية الإسرائيلية مفهومة، لكنني واثق بأنه يمكن ترتيب عبور البضائع بطريقة تراعي شواغل أمنية معقولة.

والشرط الثاني لعملية إغاثة ناجحة هو أن نكون قادرين على العمل بفعالية مع السلطات الإسرائيلية، والتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية، وأن نتعامل بصورة عملية مع من لهم السيطرة على أرض الواقع، دون أن يحاول أي من الأطراف ممارسة نفوذ سياسي على العمليات الإنسانية. فمثلاً، يجب أن تكفّ حماس عن التدخل في نقل المواد الإنسانية وتوزيعها. وقد شجّعني توضيح السيد فياض رئيس وزراء السلطة الفلسطينية، بأن تلبية الاحتياجات الملحة ينبغي أن تبقى منفصلة عن الأمور السياسية، وأن للأمم المتحدة وشركائها دوراً متميزاً تقوم به في هذا الصدد.

ومن الواضح أن السياق الأفضل لتيسير أنشطة الإغاثة والإنعاش، والأساس الوحيد الذي يمكن أن يعول عليه لإعادة الإعمار على المدى البعيد، هو مصالحة فلسطينية، تدعمها الأمم المتحدة بقوة، كما أوضح الأمين العام. وفي غضون ذلك، ستعمل الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية في التخطيط للإنعاش وإعادة الإعمار البعيدَي المدى.

بعد زيارتي الأولى إلى المنطقة، حذّرت من التباعد المتزايد بين الحالة على أرض الواقع وعملية السلام، ولا سيما في غزة، ولكن ليس في غزة وحدها. وبعد سنة من تلك الزيارة، بقي سكان غزة يعيشون فعلياً في سجن ضخم في الهواء الطلق، دون تهيئة ظروف طبيعية أو كرامة. وجرى تعريض حياتهم للخطر بتهور طائش عبر إطلاق الصواريخ عشوائيا من بينهم، مما قتل وأصاب وأرعب المدنيين الإسرائيليين في جنوب إسرائيل. وهاهم الآن قد كابدوا اعتداء مرعباً، وعليهم أن يعيشوا مع آثاره المدمّرة.

هذا أمر لا يمكن إدامته أو قبوله. إنه لا يؤدي إلا إلى مزيد من اليأس، والمعاناة، والموت والدمار في السنوات المقبلة، وربما يقوّض نهائياً حل الدولتين الذي نسعى إليه جميعاً. لذا، سيكون من المصلحة البعيدة المدى لجميع الأطراف، بما فيها إسرائيل، تيسير الظروف لسكان غزة، بفتح المعابر وتيسير تقديم المساعدة، والسماح لهم بالعيش والعمل والأمل من جديد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد هولمز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كوننغ أبو زيد.

السيدة كوننيغ أبو زيد (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأعضاء على دعوتهم الرقيقة لي لمخاطبتهم اليوم بشأن الوضع الإنساني في غزة. ويشرفني أن أكون أول مفوض عام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تُمنح ذلك الامتياز. كما أود أن أعرب عن تقديري للاهتمام الكبير الذي أولاه

المجلس للصراع في غزة وما أعقبه. إن عبارات الدعم القوية التي استمعنا إليها من أعضاء كثيرين لعمل الأمم المتحدة في الميدان كانت مصدرا لامتناننا البالغ هناك.

لقد حضرت هنا إلى المجلس قادمة من مقر الأونروا في غزة، حيث أمضيت الأسبوع الأول من الحرب الأخيرة والأسبوع الأول بعد وقف إطلاق النار. جئت ومعي منظورات لوكالتنا التي يرجع تاريخ إنشائها إلى ٦٠ عاما. والتي تُعنى بالتنمية الإنسانية والبشرية، وتتمثل ولايتها في مساعدة وحماية سكان يصل تعدادهم إلى ٤,٦ مليون لاجئ فلسطيني في الأردن وسوريا ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة. جئت إلى هنا لكي أتشاطر مع الأعضاء ما يراود الوكالة واللاجئين الذين نخدمهم من أفكار ومشاعر في هذه الأوقات العصيبة. ويحدوني الأمل في أن أتمكن من نقل رسالتنا – ورسالتهم – إلى المجلس عصر اليوم بصورة مقنعة.

وفي جولاتي حول غزة منذ وقف إطلاق النار في ١٨ كانون الثاني/يناير، حزّ في نفسي بشدة أن أرى ما يبدو أنه كان تدميرا منهجيا للمدارس والجامعات والمباني السكنية والمصانع والمتاجر والمزارع. ولاحظت أجواء الصدمة والأسى التي تخيم على سكان غزة. ولدى كل غزاوي إحساس بأنه رأى الموت بأم عينيه.

إن لدى كل غزاوي قصة حزن عميق يرويها. هناك نقمة ضد المهاجمين الذين لم يميِّزوا في معظم الأحيان بين الأهداف العسكرية والمدنيين، وهناك أيضا سخط ضد المجتمع الدولي الذي سمح أولا بفرض الحصار، ثم سمح بأن تدوم هذه الحرب كل هذا الوقت.

ومع ذلك، فمن تفاعلي مع الفلسطينيين في غزة لمست مدى صمودهم وتصميمهم على تجاوز الألم على ما فقدوه، وإيمانهم بإمكانيات إعادة بناء حياتهم. وآمل أن يستجيب المجتمع الدولي بُعجالة وتصميم ويغتنم هذه الفرص لتحقيق التعافي والتجديد في غزة.

وإذا أردنا أن نغتنم هذه الفرص، لا بد من العمل السياسي لتهيئة الظروف التي تسمح للأنشطة الإنسانية وأنشطة التنمية البشرية بأن يكون لها أكبر الأثر في حياة الفلسطينيين. وتتمثل الأولوية للتعافي المبكر في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية والحقوق الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والحق في العمل. وبأبسط عبارة ممكنة، فإن خير سبيل للمضي قدما هو المساعدة على إعادة الحياة الطبيعية في غزة.

وقد شُرع بالفعل في أنشطة الأونروا للتعافي المبكر وقدمت المساعدة إلى ٢٠٠ ٠٠٠ من الأطفال اللاجئين للعودة إلى المدارس يوم السبت الماضي، بينما نساعد ٥٠ ٠٠٠ مشرد فلسطيني، لجأوا إلى الفصول الدراسية في مدارس الوكالة، على إعادة بناء حياتهم في ديارهم أو تقديم ترتيبات إقامة بديلة لهم. وقد أعددنا خطة للاستجابة السريعة تضم عناصرها الأساسية استعادة وتعزيز التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأساسية؛ وتقديم معونات غذائية عاجلة ومساعدات نقدية وبرامج لإيجاد فرص عمل؛ وإصلاح مساكن المدنيين ومرافق الأونروا؛ ودعم المنظمات المجتمعية؛ وتوفير خدمات الصحة البيئية بالتعاون مع السلطات البلدية؛ وتقديم الدعم النفسي – الاجتماعي للمصابين بالصدمة النفسية من أهالي غزة، بمن فيهم الأطفال في مدارس الأونروا. وقد بينت الدراسات الاستقصائية أن أغلبية سكان غزة يعانون من صدمة وأنهم مكتئبون سريريا.

وقد تمكنَّا من القيام بكل هذا العمل بفضل الاستجابة السخية غير العادية من دوائر المانحين لندائنا العاجل، بما في ذلك تعهدات كبيرة من العالم العربي. ونظرا للنقص المتكرر في الموارد المالية للأونروا، ولا سيما في

صندوقها العام، فإننا نقدر تلك المستويات القوية من الدعم تقديرا كبيرا.

وإلى جانب تركيز الأونروا على اللاجئين، فإن وجود استجابة منسقة بين الوكالات أمر أساسي لنجاح عملية التعافي. وهذا سيسخر القدرات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة، بالعمل في شراكة مع السلطة الفلسطينية والبنك الدولي والبلدان المانحة. والنهج الذي تتبعه الأونروا للإنعاش وإعادة البناء في غزة نهج متصاعد، ويقوم على أساس تقديم الخدمات ويهدف إلى الاستفادة من الاستثمارات الكبيرة في التنمية البشرية التي قدمها المجتمع الدولي إلى غزة على مدار السنين. ونعتبر أن هذا النهج هو السبيل الأنجع لعودة الحياة الطبيعية للفلسطينيين في غزة. ويتمثل السبيل الأكيد لتحقيق الهدوء والاستقرار في تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن يعول فيها الفلسطينيون، أنفسهم وأسرهم، في كرامة.

هناك تحديات، ولكنها تتجاوز الواقع الإنساني كثيرا، إنها تقع في مجال العمل السياسي. ولذلك السبب، يقع على عاتق مجلس الأمن وأعضائه ذلك الجزء من عبء عودة الحياة الطبيعية إلى بقية أنحاء غزة. وهذا عبء ثقيل، ولكن يمكن تجاوزه إذا ما عملنا في تضافر في المجالات التالية المعروفة.

أولا، لا بد من إعادة القانون والنظام إلى غزة. ويتيح ذلك تعيين مُحاورين محليين يُعتمد عليهم لضمان تحقيق الأمن للأفراد العاملين في المجال الإنساني وللعمليات، وتهيئة بيئة تضمن حماية المدنيين.

ثانيا، يجب فتح جميع المعابر على حدود غزة، وأن تبقى مفتوحة باستمرار – بما في ذلك المعابر الموجودة في كارني، وصوفا، وناحال عوز، وكيريم شالوم، وإيريز، ورفح – للسماح بحرية انتقال الأفراد والبضائع والأموال في كلا الاتجاهين.

ثالثا، تعد المفاوضات من أجل إنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أمرا حيوي الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى – ويتعين أن تتصف المفاوضات بالشمول والتوازن وأن تسمح بتمثيل اللاجئين وأن تتطرق، بالإضافة إلى مسائل الوضع النهائي الأخرى، إلى مسألة اللاجئين الفلسطينيين بأسلوب يتسق مع حقوقهم.

رابعا، يجب متابعة التحركات صوب التحقيق في المخالفات الواضحة للقانون الدولي، بما فيها الهجمات المباشرة على الأفراد التابعين للأمم المتحدة ومرافقها – مثل مقر الأونروا، وخمس من مدارسها ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط – والمساءلة بموجب القانون عند التحقق من وقوع انتهاكات.

أخيرا، لا يمكن تحقيق شيء من ذلك دون مصالحة بين الفلسطينيين واستعادة سلامة الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومن منظور عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فإن التصدي لهذه المسائل أمر أساسي لنجاح التعافي المبكر والعمل في مجال التنمية البشرية. والإنعاش يتطلب التدفق الحر للإمدادات الإنسانية والتجارية. كما تتطلب إعادة البناء فتح الحدود بما يسمح باستيراد مواد البناء وتصدير المنتجات والبضائع من غزة. ولن تؤتي برامج توفير فرص العمل ثمارها بدون توفر سوق عمل يغطي احتياجاته من العمالة ذاتيا. وخططنا لتعزيز التعليم الابتدائي قد تنهار إذا عجزنا عن أن نوفر لأطفال غزة آفاق الأمل في مستقبل خال من الخوف والفقر حافل بالآمال.

خلال أيام العنف تلك، استمر العمل الإنساني للأمم المتحدة، مبينّا بطرق عملية وبطولية في معظم الأحيان، التزامنا بمبادئ الإنسانية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة. وقد جازف موظفو الأونروا وتحملوا المخاطرة رغم القصف المدفعي والقصف الجوي ونيران الأسلحة الصغيرة للوصول إلى المصابين وإيصال الأغذية والوقود للمستشفيات والبلديات وسكان غزة. ومن دواعي الأسف العميق أن أربعة من موظفين الأونروا فقدوا حياقم في هذا الصراع – اثنان منهم أثناء تأدية عملهما. وللأمم المتحدة أن تفخر، كما أفخر أنا، بأنه بات جليا أثناء الصراع أن الشجاعة والتفاني في الخدمة علامات مميزة لأداء موظفي الأونروا على مدار ستة عقود.

فيما يتعلق بالآثار الأوسع نطاقا للأحداث الأخيرة في غزة، من الجدير بالذكر أن نشير إلى أنه لما يزيد على ٦٠ سنة، ينشغل مجلس الأمن بقضيتي الفلسطينيين واللاجئين الفلسطينيين، بوصفهما مسألتين تقليديتين من مسائل السلام والأمن الدوليين. وقد حرَّك ما شاهدناه في غزة الضمير العالمي بالصور المفزعة للأجساد الممزقة والديار المهدمة، وآلاف المدنيين الفلسطينيين وعشرات المدنيين الإسرائيليين – من الرجال والنساء والأطفال – المجروحين والمشرفين على الموت والذين يفرون من العنف العشوائي. لقد صمتت المدافع، ولكن الصور ما زالت موجودة، تذكرنا بعدم جدوى اللجوء إلى الحلول العسكرية لمشاكل سياسية، وبمخاطر التقاعس السياسي.

إن هذه الصور والمعاناة الإنسانية التي تمثلها هي نتيجة لفشلنا في حماية من لا يشتركون في الصراع المسلح وليست لهم مصلحة فيه. وأخشى أن يجري ذكر هذه الحرب على أنها الحرب التي غاب عنها ضبط النفس بين المقاتلين، وأغفلت المبادئ الإنسانية وقدسية الحياة البشرية.

وما يقلقنا بنفس القدر أنه بالإضافة إلى ما خلَّفه الصراع من آثار مدمرة على حياة المدنيين والهياكل الأساسية، فإنه عرَّض سلطة القانون الدولي في الشرق الأوسط للمزيد من الخطر. وقد أثار عددا من الأسئلة الصعبة حول مدى قدرة مجتمع الدول على أن يكون فعَّالا في الاضطلاع بدوره بوصفه راعيا للشرعية الدولية في هذا السياق الإقليمي الخاص.

أخيرا، هناك التحديات القصوى التي أبرزها هذا الصراع، ومنها ضرورة تناول المسألة التي لم تنته بعد كل هذا الوقت، وهي ضمان التوصل إلى حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين ومضاعفة الجهود لإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء، تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل.

ونحن في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى سنستمر في خدمة اللاجئين الفلسطينيين بكل تفان. وسنواصل أداء ولايتنا بطريقة تعلي من كرامة وقدر الفلسطينيين الذين نخدمهم.

غير أن تعزيز تلك الكرامة والقدر ليس مسؤوليتنا وحدنا. فالفلسطينيون ولاجئو فلسطين متأكدون من مساعدة الأونروا، غير أنهم يحتاجون أكثر إلى أن يبدي المجتمع الدولي، ممثلاً في مجلس الأمن، دعمه لهم. وسيكون الانخراط المستمر لمجلس الأمن ذا أهمية قصوى خلال الشهور المقبلة مع قيامنا بالبناء على وقف إطلاق النار الهش الذي تم التوصل إليه عقب صدور القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

والأونروا تناشد المجلس، بصفته الهيئة التي تتربع على قمة السلطة المتعددة الأطراف، أن يمارس سلطته بطرق تحول

حلـم الإسـرائيليين والفلـسطينيين المـشترك بغـد ينعمـون فيـه بالأمن والسلم والرخاء إلى حقيقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المفوض العـام علـى إحاطتها الإعلامية.

ووفقـا للتفـاهم الـذي تم التوصـل إليـه في المـشاورات الـسابقة للمجلـس، أدعـو أعـضاء المجلـس الآن إلى مـشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.